# الفصل الثاني عشر
# بعض الملاحظات حول مفهوم الثورة

د. اسماعيل صبري عبدالله

## ١ ـ المحتوى الاجتماعي

اذا تركنا جانباً التصنيف التاريخي لتطور المجتمع الأوروبي لنركز على جوهر المادية الجدلية والمادية التاريخية كما يمكن استخلاصه من مؤلفات ماركس ولينين، نجد أن الثورة تعني على المستوى السياسي انتقال السلطة من طبقة معينة أو حلف طبقي معين الى طبقة أخرى أو حلف طبقي آخر. وغني عن الذكر أن الحدث السياسي المسمى ثورة يقع دائماً كمحصلة تاريخية للصراع الطبقي داخل مجتمع معين في لحظة محددة من تاريخ ذلك المجتمع وهذا التركيز على المحتوى الطبقي للثورة ضروري لتمييزها عن أي تغيير مفاجىء للشرعية القائمة في المجتمع (أي بالقوة) يؤدي الى تغيير أشخاص الحاكمين أو مؤسسات الحكم دون تغيير نوعي في العلاقات الطبقية. وترتب على ذلك ان تحديد ما يقع من تغيير بالقوة في أشخاص الحكام أو مؤسسات الحكم وأساليبه يشكل ثورة لا تتم الا في ضوء الاجراءات المحددة التي تتخذها السلطة الجديدة بعد استقرارها أي خلال فترة زمنية معقولة، وليس مجرد الاجراءات التي تعلنها فور قيامها والتي يمكن لها فيما بعد أن تتراجع عن بعضها أو تفرغه من دلالته. وقد يبدو هذا التعريف عاماً وغامضاً بعض الشيء، وهو من الضروري ان يكون كذلك. فوفقا لتحليل ماركس نفسه لم تتضح للناس طبيعة علاقات الانتاج الا في الثورة البرجوازية في أوروبا وأمريكا وبالتالي في الثورة الاشتراكية ولا يستقطب المجتمع على نحو جاد وواضح بين طبقتين اساسيتين ومتناقضتين تناقضاً كاملاً الا في ظل الرأسمالية التي تصفي تدريجياً أنماط الانتاج الأخرى، بعكس التكوينات الاجتماعية السابقة للرأسمالية التي كانت تشهد تعايش أساليب انتاج عدة في المجتمع الواحد بحيث كان من الواجب التعرف على الأسلوب الغالب منها لتحديد هوية المجتمع. وعلى سبيل المثال كان المجتمع الاغريقي عبودياً، ولكن التجارة كانت مزدهرة فيه، وكان للمشتغلين بالمال والتجارة مكانة ملحوظة في المجتمع، كما أن مدن اليونان كانت تعرف الصناعات الحرفية والانتاج السلعي الصغير. فالوضوح الكامل لطبيعة التغيير الطبقي لا يتوافر الا في الثورة الاشتراكية التي تقع في مجتمع رأسمالي فتسقط سلطة البرجوازية وتقيم سلطة

البروليتاريا. ولكن ليس من الجائز انكار حقيقة الثورات التي شكلت تاريخ البشرية. فكل مجتمع شهد في مرحلة من مراحل تاريخه تناقضاً بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكانت الثورة هي طريق الحل الناجح لتلك التناقضات. وحيث أخفق المجتمع في القيام بالثورة ركد وتفكك، وفي بعض الاحوال انفرط عقده تماماً او اندثر. فالثورة في المجتمع هي التغيير النوعي الذي يتوج مراحل من التغييرات الكمية. فماركس يطبق في المادية التاريخية منهجه الفلسفي في المادية الجدلية. ومن ناحية أخرى تتحدد طبيعة الثورة ـ كما ذكرنا ـ بطبيعة الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها السلطة الثورية بعد استقرارها وليس بالأصول الاجتماعية للمشاركين فيها والمتصدين لقيادتها. فالثورة الفرنسية جاءت لتحل التناقض الأساسي في المجتمع الاقطاعي بين سيد الأرض ورقيقها، وشارك فيها الفلاحون على أوسع نطاق. وتوالت على قيادتها اتجاهات متفاوتة من حيث جذرية التغيير كان أبعدها اتجاه روبسبير. كما ظهرت بين جماهيرها حركة معادية للملكية الفردية ومطالبة بمجتمع تسووي (بابوف ومجموعة التسوويين Les Egaux) وأحرز الفلاحون فوزاً بتخلصهم من ربقة الاقطاع، ولكن السلطة استقرت في نهاية الأمر بيد البرجوازية. ويجهل الكثيرون أن ثورة كرومويل في انكلترا ظهر فيها اتجاه يساري قوي أطلق على نفسه اسم التسوويين Levellers وصفاه كرومويل نفسه.

ويزيد الأمور تعقيداً ان أقساماً من البرجوازية يمكن ان تقود ثورة الاطاحة بسلطة أقسام أخرى. فثورة تموز/ يوليو عام ١٨٣٠ في فرنسا، قادتها البرجوازية التجارية المحتضنة لحركة التصنيع في مواجهة البرجوازية الزراعية وكبار التجار الاحتكاريين. وثورة عام ١٨٤٨ في فرنسا أيضاً، قادتها البرجوازية الصناعية التي قوي عودها، ولما حاولت الحركة العمالية بتأثير الأفكار الاشتراكية ان تدفع بالثورة الى تغيير اجتماعي أكثر جذرية وجهت حكومة الجمهورية الوليدة نيران الجيش الى جماهير العمال، ودفعها الخوف الى الارتماء في أحضان نابليون الثالث والتخلي عما كانت تنادي به من ديمقراطية في مقابل ان نظام الامبراطورية الثانية القائم على القمع مكنها من تحقيق تراكم رأسمالي سريع وتوسيع امبراطوريتها الاستعمارية.

وحين يقود الثورة تحالف طبقي (أي طبقات وفئات بينها تناقضات) تتوقف طبيعة الثورة على الوزن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ستحققه كل طبقة من الطبقات المتحالفة لنفسها وما تناله من مكاسب. والمهم في هذا كله ألا يعد تغيير نظام الحكم بالقوة ـ حتى لو شاركت في احداثه الجماهير الشعبية على نطاق واسع ـ ثورة الا في ضوء ما يتم خلال السنوات التالية للتغيير. ونضيف تأكيداً لذلك أمرين حددهما لينين. الأول قوله ان الاستيلاء على السلطة هو أهون مهمة في النضال من أجل الاشتراكية، وهو لا يكتسب أهميته الا من حيث انه يفتح الطريق لبناء الاشتراكية بكل ما يعنيه ذلك من فكر وعمل ونضال وعظيم صعاب. والثاني قوله بأن الاستيلاء على السلطة لا ينهي الصراع الطبقي بل قد يزيده حدة.

وأخيراً لا بد أن نتذكر أن من طبيعة أوضاع التبعية أن تكون الامبريالية طرفا في علاقات الانتاج في المجتمعات التابعة بما في ذلك ممارسة السلطة (مباشرة أو على نحو ظاهر في ظل الاستعمار

القديم، وبشكل غير مباشر في عصر الاستعمار الجديد). واذا اضفنا الى ذلك ان مجتمعات العالم الثالث في معظمها تشكيلات اجتماعية تضم أساليب انتاج مختلفة تطوقها الامبريالية بطريقة أو بأخرى يتضح لنا تعقيد العلاقات الطبقية في مختلف المجتمعات، وبالتالي تعدد التحالفات التي يمكن ان تغير المحتوى الاجتماعي للسلطة في صالح فئات أو طبقات أخرى. كما ان ما يسمى عملية التنمية يزيد عادة من الحراك الاجتماعي وتعمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على تغيير مواقع الأحزاب والقيادات بسرعة كبيرة وفي اتجاهات متعددة.

وخلاصة هذا كله أنه من الوارد في أقطار العالم الثالث ان تتغير الطبيعة الطبقية للسلطة دون أن يكون مؤدى هذا التغير انتقالها الى الطبقات الشعبية (العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون) أو حتى ان يكون لتلك الطبقات الوزن الأساسي في التحالف (حتى ولو كانت قد تحملت العبء الأكبر في العمل الثوري). كذلك لا يكفي وصول الطبقات الشعبية للسلطة وهيمنتها عليها لتحقيق الاشتراكية. فالمجتمع الاشتراكي يفترض قاعدة مادية وثورة ثقافية تستغرقان مرحلة انتقال طويلة. وطوال فترة الانتقال تظل امكانات الردة قائمة بثورة مضادة أو باحتواء قيادات أو أحزاب ثورية وتطويعها للتبعية.

## ٢ ـ الثورة عمل شعبي بالضرورة

يجب التمييز بين أقوى أشكال العنف الثوري وهو الحرب الأهلية وبين حقيقة الثورة. ليس فقط لأنه من الوارد ان تنجح الثورة بدون حرب أهلية ولكن أيضاً لادراك الطبيعة الشعبية للثورة. وفي الحرب الأهلية لا يمكن ان نتصور نجاح الثورة الا بمشاركة أوسع الجماهير فيها بالقتال وبمساندة المقاتلين وتوفير ما يلزم لهم من غذاء وسلاح وبالالتفاف النضالي حول السلطة الثورية. وحيث لا يتحقق ذلك يفشل الكفاح المسلح، اذ يستمر لفترات طويلة عملاً معزولاً جماهيرياً وأحياناً جغرافياً وبالتالي لا يغير المجتمع رغم عظيم التضحيات (انظر مثلاً حالات بورما والفيليبين وبيرو..)، والثورة البولشيفية لم تنجح لمجرد انها استولت على السلطة في العاصمة ولكنها نجحت لأن الجماهير في كل انحاء الامبراطورية هبت تناضل ضد السلطة القيصرية وشكلت تلقائياً مجالس العمال والجنود «السوفيتات» وحاربت بكل شراسة ضد قوى الثورة المضادة، ثم تصدت ضد قوات التدخل الأجنبي التي حشدتها أربع عشرة دولة لتقويض السلطة الثورية. وفي ما هو دون الحرب الأهلية لا بد من هذا التأييد الشعبي الواسع والفاعل الذي يحقق ثلاثة أمور: الأول نجاح الثورة بأدنى قدر من أعمال العنف وسفك الدماء. فالجماهير الساهرة التي تحتل الشارع هي الدرع الواقية التي ترهب قوى الثورة المضادة. والأمر الثاني هو أن هذا التأييد الشعبي اليقظ والفاعل يفرض نفسه على القيادات التي استولت على السلطة ويؤثر بالتالي في قراراتها واتجاهاتها. والأمر الثالث: هو أن التعبئة الجماهيرية الواعية يمكن ان تشل حركة الثورة المضادة وتجهض مؤامراتها على نحو أكثر فاعلية من القمع الذي تمارسه أجهزة أمن سرعان ما تشكل لنفسها مركزاً قوياً وتخلط بين أمن الثورة وأمن الحكام وتجنح بطبيعتها الى ضرب حركة الجماهير. وفي حالات استثنائية للغاية يكفي التأييد الشعبي السلبي (غير المنظم وغير المبادر وغير الفاعل) لتمكين قيادة ثورية من احداث تغييرات اجتماعية أساسية لفترة من

الزمن. ولكن غيبة دور الجماهير الفاعل تترك الساحة لنمو البيروقراطية وتضخم أجهزة الأمن وبذر عوامل السخط بين الناس وشل قدرات القيادة أو الاطاحة بها. وعلى أية حال فان ذلك استثناء من الأصل العام وهو أن الثورة لا تتأكد وتستقر الا بتأييد شعبي حر وفاعل. ومن ثم لا يتصور نظام ثوري يقوم على القمع المتزايد والارهاب دون ان تتغير طبيعته الطبقية.

## ٣ ـ القهر الاجتماعي والقمع البوليسي

من العبث أن نظن أن تغيير العلاقات الطبقية في المجتمع يمكن أن يتم بالمناقشة والاقناع والتفاهم الودي، فحلول طبقة محل أخرى في السلطة يعني ضرب المزايا التي كانت تتمتع بها الطبقة المخلوعة والاضرار بمصالحها. وكذلك الحال عند اسقاط تحالف طبقي واقامة سلطة تحالف طبقي آخر، وليس من طبيعة البشر ان يتخلى أهل الثروة والقوة عن مزاياهم عن رضا وطيب خاطر. وهم يقاومون عادة تغيير السلطة وتعديل بنية المجتمع بوسائل شتى. وحتى اذا لم يصعدوا مقاومتهم الى مستوى التخريب أو حمل السلاح فانهم كطبقة أو حلف طبقي لا ينصاعون لاجراءات التحول السياسي والاجتماعي الا مرغمين (باستثناء المواقف الفردية لبعضهم) ومن ثم تتضمن الثورة بالضرورة عنصر قهر Coercion أو إرغام. ولكن لا يجوز الخلط بين القهر والقمع. فنزع ملكية الاقطاعيين والرأسماليين قهر لا شك فيه. ولكنه لا يستلزم بالضرورة قتلهم كأفراد أو القائهم في السجون وتعذيبهم. فالثورة الشعبية تعاديهم كطبقات وليس من طبيعتها في شيء ان تنكل بهم كأفراد. وأيا كان حجم التجاوزات التي شهدتها ثورات كثيرة عبر التاريخ فليس من المقبول ان يكون اهدار الحقوق الأساسية للانسان دستوراً لثورة الشعب أو جزءاً من طبيعتها. والقول بعكس ذلك تحقير للجماهير لأنه تسليم بمقولة جهلها وتخلفها ووحشية تصرفاتها التي يرددها أعداء الشعوب. وكل ثورة تولد معها ثورة مضادة. ومن واجب كل ثورة ان تدافع عن نفسها ضد القوى التي تتآمر عليها أو تحاول أن تقوض سلطتها. ولكن التأييد الشعبي الواسع يمكن الثورة من أن تعاقب بقدر جسامة الفعل ودون مغالاة أو تنكيل. والاستيلاء على السلطة يعني ان الطبقات التي قامت بالثورة قد أصبح من حقها التشريع واصدار القوانين. ولهذا يكون المفهوم الجليل للشرعية الثورية هو تغيير القوانين بحيث تتسق مع أهداف الثورة السامية وفي مقدمتها الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك توفير حمايتها ومعاقبة من يعاديها وفقاً لنصوص قانونية معلنة ومعروفة وليس وفقاً لهوى الحكام دون ضابط أو رابط، وعلى أساس وقائع عنف محددة وملموسة وليس لمجرد خلاف في الفكر أو الرأي. ودروس التاريخ تعلمنا ان الثورات التي لم تحترم الشرعية الثورية أكلت بنيها وكثيراً ما مهدت بذلك سبل تحطيمها أو احتوائها.

# الفصل الثالث عشر
# المناقشات

عند مناقشة الورقتين جرى نقاش حول مفهوم الثورة والطبقة الحاكمة وأولى المشاركون عناية خاصة لقضية الديمقراطية. وطُرحت الآراء التالية:

ـ أُبديت ملحوظة مؤداها أن الورقة لم تستكمل موضوع السلطة. فعلى الرغم من أن هذا الموضوع يشكل قضية مركزية فان الورقة لم تطرح بشأنها المهام الملموسة من التفكير في أشكال النضال المطلوبة وممارستها والبرنامج. وذلك ربما جعل الموضوع مطروحاً على الدوام على جدول اعمال القوى التقدمية العربية.

ـ هنا طُرحت وجهة نظر مفادها ان على القوى التقدمية العربية ان تحمل لواء الدعوة الى اعادة النظر في بعض المفاهيم، أو تحديدها، أو توضيح محتواها. فلا بد ـ على سبيل المثال ـ من اعادة النظر في مفهوم الثورة. ويحسن عدم الاكتفاء بما تقدمه المفاهيم التقليدية في هذا الشأن. وذلك بما يساعد على تفهم أعمق لطبيعة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية من جهة، ومن الرأسمالية الى الاشتراكية من جهة اخرى. ويدعونا الى ذلك اعتباران:

الاعتبار الأول: هو استقراء ما حدث في الثورات البرجوازية الأوروبية (مثلاً وفي الثورة الاشتراكية ايضاً) فقد كانت هناك على الدوام هذه الثنائية بين طبقتين تتصارعان وبين طبقتين تحالفان فيما بينهما، هذا بينما ان الوضع كان اكثر تعقيداً من هذه الثنائية الظاهرة.

والاعتبار الثاني: هو الالتفات الى ظاهرة معينة هي الفراغ الذي يحدث عندما تفقد الطبقة الحاكمة أو الحلف الحاكم دوره التاريخي وذلك في ظرف لم تصل الجماهير الشعبية فيه الى درجة النضوج.

ـ ولكن على خلاف مع الرأي السابق، فقد ذهب رأي الى ان المحك الأساسي في تحديد مفهوم الثورة هو الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية قائمة الى تشكيلة أخرى. ويتحتم أن يكون

الانتقال نوعياً، الأمر الذي يتضمن بالضرورة تغييراً ايضاً على مستوى السلطة.

ـ وعن التعددية وتداول السلطة شرعاً حدد بعض المشاركين انه لا بد وان تعترف القوى التقدمية العربية بأنها من موقف رفض التعددية وتبادل السلطة شرعاً قد ساهمت في تعزيز منطق ان من يستولي على السلطة يتمسك بها مدى الحياة، ويقمع المعارضة تحت شعار الدفاع عن «السلطة الثورية».

من هنا يتعين على القوى التقدمية العربية ان تنقد هذا الموقف وتتخلى عنه، لأن تداول السلطة شرعاً ينسجم مع أبسط المفاهيم الديمقراطية. فضلاً عن انه في مصلحة الثورة، لانه ما من ثورة تفرض على الجماهير الشعبية فرضاً. والشرعية الثورية يتعين ان تكون شرعية موضوعية ومنهج الثورة يجب ان يكون ديمقراطياً فلا يفرض من أعلى.

ـ على ان بعض المشاركين في الندوة لاحظ انه يتعين مع ذلك ان يطرح موضوع تداول السلطة في السياق الذي تقف فيه القوى التقدمية العربية في مواجهة قوى الرجعية. اذ تختلف الأوضاع في بلادنا ـ مثلاً ـ عن الاوضاع في بلد كفرنسا حيث يمكن ان يتم تداول الحكم بين الاحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي. وفي البلاد الاشتراكية، من الوارد ان يعالج موضوع التعددية على صعيد له خصوصيته. وفيما يتعلق بموقف القوى العربية التقدمية فيتعين ان تنطلق من أن التعددية مطلوبة بكل ما تعنيه. وبما يفيد العملية الثورية. كما يتعين ألا يصير طرحها بما يجعلها صنماً تؤدي عبادته الى ان يسهم التقدميون بارادتهم في سد سبل التطور وأشكالها.

ـ وأخيراً أُبدي هذا الرأي وهو انه اذا صح ان القوى التقدمية العربية تعمل على صياغة مشروع رؤية حضارية للمستقبل العربي، فان من واجبها ان تحدد مواقفها بكيفية حاسمة لا تدع مجالاً للتحفظات أو الغموض أو الشكوك، وذلك فيما يتعلق بعدد من القضايا: فالماركسيون والقوميون مطالبون بأن يوضحوا موقفهم من التعددية اذا آلت السلطة الى التقدميين أو الى فصيل من فصائلهم والى أي مدى سوف يلتزمون بالتعددية بما ينهي اساليب اقصاء الآخرين وتهميشهم أو الانقضاض عليهم.

والمطلوب ايضاً ان يكون لدى القوى التقدمية وضوح في المعايير عما هو ثوري وما هو مضاد للثورة من الطبقات والفئات الاجتماعية والاحزاب والتنظيمات السياسية وذلك بما يتيح لكل طبقة وحزبها ان تناضل في اطار النظام الجديد تحت رايتها المستقلة.

وعن قضية الديمقراطية طرحت الآراء التالية:

ـ انه يتعين أن تسهم القوى التقدمية العربية في توضيح ما هي الديمقراطية التي تسعى اليها. وهذه قضية ترتبط أوثق الارتباط بتحديد منهج التعامل بين هذه القوى داخل الجبهات أو التحالفات التي يقيمونها فيما بينهم. وفي هذا السياق يتعين استخراج الدروس من الممارسات الماضية وذلك على امتداد فترة بدأت بشعارات مثل «الديمقراطية للثوريين ولا ديمقراطية (أو الموت) لاعداء الثورة».

ولكن عندما ارتدت هذه الشعارات على القوى التقدمية ذاتها بدأت تناضل من أجل ديمقراطية

ليبرالية وتبشر بها بين الجماهير. ومن الناحية العملية اصبح التقدميون مشدودين بعواطفهم الى شعارات الديمقراطية الليبرالية.

ـ ولاحظ بعض المشاركين بأن موضوع الديمقراطية يتم طرحه في الندوة بحذر ملحوظ وذلك على الرغم من ان موضوع الديمقراطية في برامج الاحزاب العربية يتطلب ان يعالج بالتفصيل.

ـ ان معالجة قضية الديمقراطية في الندوة ما زالت دون تصور واضح للنظام السياسي الديمقراطي. وصحيح ان الندوة توصلت الى صياغة لموضوعين هامين هما التعددية السياسية وتداول السلطة شرعا، لكن الندوة ما زالت مطالبة بطرح تصور عن ماهية المؤسسات التي يتعين اقامتها لتكون حارسة على هذه القيم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، على الندوة ان تجيب عن هذا السؤال: هل لنا مفاهيم تتمايز في هذا المجال عن المفاهيم التي يتعامل بها الفكر الليبرالي. ثم ما هي حدود هذا التمايز.

ـ وثار نقاش حول محتوى الديمقراطية التي تطالب بها وتسعى اليها القوى التقدمية العربية. فبينما طرح رأي يؤكد على ضرورة ان يتضمن مفهوم الديمقراطية الجانبين السياسي والاجتماعي، فقد طرح رأي آخر مفاده ان الديمقراطية مطلوبة لذاتها أيضاً وذلك في حدها الأدنى الذي يعني تأمين الانسان على شخصه، وعلى حريته في ابداء رأيه. فهذا ما يتضمنه مفهوم حقوق الانسان.

ـ وذهب بعض المشاركين الى انه اذا صح ان منطلق هذه الندوة هو منطلق ندوة عام ١٩٨٣ نفسها اي صياغة مشروع حضاري عربي مستقبلي، فإن الأولوية في الدراسة وتبادل الرأي ينبغي ان تكون لقضية الديمقراطية وذلك لأسباب أهمها:

ـ ان الديمقراطية حق وجود، وضمان وجود. والوجود هنا سياسي وجسدي في آن واحد.
ـ اثبتت التجارب انه لا تنمية سليمة بدون مشاركة جماهيرية.
ـ انه لا مجال لعلاقات طبيعية بدون الديمقراطية التي تعني مبدأ التكافؤ وحرية العمل لمختلف الاحزاب الوطنية.
ـ الخيارات المستقبلية للقوى التقدمية العربية لا يمكن تأمينها الا اذا توافرت لهذه القوى قياداتها الخاصة.

ومما سبق يتبين أن الديمقراطية قضية محورية ولا يجوز مناقشتها في مقابل قضية أخرى.
ـ وتكتسب قضية الديمقراطية ـ كما أكد على ذلك بعض المشاركين ـ أولوية مطلقة على غيرها من القضايا المطروحة في الندوة. اذ ما زال الوقت مبكراً لكي تخوض القوى التقدمية العربية في موضوعات تتعلق بالاشتراكية أو استلام السلطة كما انها ليست في وضع يمكنها من معالجة موضوع الأزمة العالمية بما يؤدي الى طرح حلول للأزمة، أو ربما يجعل العرب قوة فاعلة في التأثير على مجراها.

وعندما نركز على الديمقراطية سنجد ان ثمة قضايا رئيسية لا بد وان توضع على رأس جدول الاعمال منها على سبيل المثال:
أ ـ قضية الانقلاب والثورة، اذ ليس ثمة حتى الخيط الرفيع للتمييز بين الاثنين وتتصل هذه

القضية بالضرورة بموضوع القوات المسلحة ودورها. ففي أدبيات اليسار هناك الانقلاب العسكري الذي يتحول الى ثورة. ولكن السؤال: ما هي المعايير التي يمكن بمقتضاها ان تتم هذه العملية؟ هل هي النوايا، ام البرنامج السياسي، ام التحالف القائم بين القوى والاحزاب السياسية المعنية؟

ب ـ قضية التحالفات بين القوى وكيف لا تتحول مع تغير الظروف الى موقف تكتيكي وربما انتهازي ينتهي بانتهاء المناسبة.

ج ـ قضية التعددية وكيف يتم انضاجها حتى لا تبقى مجرد شعار نظري يختفي بمجرد ان تتسلم قوة تقدمية زمام السلطة.

ـ وقد اهتم بعض المشاركين بتقديم بعض معطيات تجاربهم الواقعية. فالتجربة الحية في بعض بلدان الخليج والاوضاع العامة في المنطقة العربية تحتم ضرورة اعطاء أولوية لبحث قضية الديمقراطية.

ففي منطقة الخليج يجري النضال من اجل مكاسب ديمقراطية ولكن «ليس من أجل الديمقراطية». وحتى في الكويت نفسها لا يمكن القول بأن ما هو موجود يمكن توصيفه بانه ديمقراطية ليبرالية. وفي الوقت نفسه فإن القوى المحافظة تطرح في مواجهة المطالب الديمقراطية للقوى التقدمية هذه الحجة: هل تريد هذه القوى ديمقراطية على نمط البلدان العربية «التقدمية». والواقع ان العديد من الشعارات التي تطرحها القوى الوطنية والديمقراطية تصطدم بعقبات منشؤها غياب الديمقراطية مع ما يقترن بهذا من فساد وبيروقراطية. وهي سلبيات ربما امكن محاصرتها فيما لو أتيحت امكانية لسن قوانين تستلهم المثل الديمقراطية.